

Distr.: General
15 May 2017
ARABIC
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والثلاثون

٢٣-٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧

البندان ٢ و٤ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

موجز حلقة النقاش الرفيعة المستوى بشأن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية*

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

قرر مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢٣/٣٣ عقد حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية خلال دورته الرابعة والثلاثين، بالتشاور مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، بما في ذلك مسألة الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي، والحاجة إلى المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات المتصلة بالموضوع، مع إبراز شهادات الشهود وإسماع أصوات السوريين. وطلب المجلس في القرار نفسه إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إعداد تقرير عن حلقة النقاش الرفيعة المستوى. وأعد هذا التقرير تلبيةً لهذا الطلب.

* قدم هذا التقرير بعد الأجل المحدد حتى يتضمن أحدث التطورات.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-07732(A)



* 1 7 0 7 7 3 2 *

أولاً - مقدمة

١ - عقد مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقراره ٢٣/٣٣، حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٧، خلال دورته الرابعة والثلاثين. وشملت أهداف المناقشة زيادة إبراز انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في الجمهورية العربية السورية، مع التركيز خاصة على مسألة الاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة والتعذيب أثناء الاحتجاز والاختفاء القسري منذ عام ٢٠١١، واقتراح سبل معالجة تلك القضايا ومساءلة الجناة المزعومين.

٢ - وترأس حلقة النقاش رئيس مجلس حقوق الإنسان، السيد خواكين ألكسندر مازا مارتيلي. وأدلى ببيانات افتتاحية كل من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ورئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، ومنسق الأمم المتحدة الإقليمي للشؤون الإنسانية للأزمة السورية.

٣ - وأدار حلقة النقاش كبيرة المراسلين الدوليين لشبكة سي إن إن أروى دامون، وشارك فيها المدير التنفيذي للشبكة السورية لحقوق الإنسان، فاضل عبد الغني؛ والمحامية الناشطة مع شبكة المرأة السورية، جمانة سيف؛ ونائبة الرئيس السابقة للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، المعتقلة السابقة والناشطة، نورا الجيزاوي؛ والمشارك في حملة "الرقعة تُذبح بصمت" والباحث في قضايا الجماعات المتطرفة في الشرق الأوسط، سرمد الجليلاني؛ والمحامي والمدافع عن حرية الكلمة مدير المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، وهو أيضاً معتقل سابق، مازن درويش.

ثانياً - البيانات الافتتاحية

٤ - دكر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان المشاركين، في بيانه الافتتاحي، بأن عدداً لا يحصى من الناس في الجمهورية العربية السورية تعرّضوا للاحتجاز التعسفي والتعذيب والاختطاف والاختفاء القسري. واستمر منع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) ولجنة التحقيق دخول البلد، ولم تُقبل أي منظمة دولية لمراقبة حقوق الإنسان في الأماكن التي يُرجّح أن يكون عشرات آلاف الناس محتجزين فيها ويمارس فيها التعذيب. ولفت المفوض السامي الانتباه إلى أن النزاع بدأ باحتجاز عناصر أمنية وتعذيبها مجموعة من الأطفال في درعا ظلّوا جدران مدرسة بكتابات مناوئة للحكومة. ولما تصاعدت الاحتجاجات، هاجمت الحكومة شعبها وشنّت عليه حرباً، الأمر الذي أدى إلى تفريخ حركات متمردة وتغذية التطرف العنيف والتمهيد لحرب إقليمية بالوكالة. وقال المفوض السامي إن البلد بأسره أصبح غرفة تعذيب، ومكاناً لرعب وحشي وظلم مطلق. ولاحظ أن النزاع في الجمهورية العربية السورية، مع دخوله عامه السابع، هو أسوأ كارثة من صنع الإنسان شهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية، وأن نداءات المدنيين اليائسة في حلب في عام ٢٠١٦ لم تؤثر في القيادات العالمية أو كان تأثيرها ضعيفاً، علماً بأن نفوذ هذه القيادات قادر على إيقاف الاقتتال.

٥ - وأضاف المفوض السامي أن الفظائع المرتكبة في حق الطائفة اليزيدية على يد مجموعة متطرفة معروفة باسم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بما في ذلك اختطاف الفتيات

والنساء ويصنفهن بوصفهن رقيقاً جنسياً، لم تؤدّ إلى اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة لمساءلة الجناة. فاستعمال حق الفيتو مراراً وتكراراً تراجع معه الأمل في إيقاف تلك المحازر التي لا معنى لها وفي إحالة مقتري الجرائم الدولية المزعومة إلى المحكمة الجنائية الدولية. ولاحظ المفوض السامي أن اعتماد الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ القرار ٢٤٨/٧١ الذي أنشأ "الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائياً" (الآلية الدولية المحايدة والمستقلة) كان خطوة كبيرة إلى الأمام. وأضاف قائلاً إن المفوضية تسير بأسرع وتيرة ممكنة لإنشاء الآلية المذكورة التي يُتوقع أن تعمل إلى جانب لجنة التحقيق لجمع الأدلة وتحليلها وإعداد ملفات مفصلة عن الأفراد المشتبه فيهم قصد إرساء أساس تنطلق منه الإجراءات الجنائية ضد آحاد الجناة. وشدد على أنه لا بد من المساءلة، وإحقاق الحق، والتعويض كي يتمكن الشعب السوري يوماً من تحقيق المصالحة والسلام.

٦- ولا يزال الاحتجاز قضية محورية بالنسبة إلى الكثيرين في الجمهورية العربية السورية، قضية يمكن أن تحدد مصير أي اتفاق سياسي. وعلى المجتمع الدولي أن يدعم نضال الأسر السورية من أجل معرفة الحقيقة. واختتم المفوض السامي بيانه بحث جميع الأطراف على وقف التعذيب والإعدامات والمحاكمات الجائرة من قبل المحاكم الخاصة والمخصصة. ودعا إلى تمكين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والمراقبين الدوليين من الوصول إلى جميع مراكز الاحتجاز. وحث كل الأطراف التي لديها محتجزون أو أسرى على الإفراج عنهم أو - على الأقل - الكشف عن أسماء المحتجزين ومواقعهم والأماكن التي دُفن فيها من تُوقوا.

٧- ودكر رئيس لجنة التحقيق في بيانه الافتتاحي الحاضرين بأن مجلس حقوق الإنسان اجتمع كي يستمع مباشرة إلى شهود وضحايا النزاع وبلغت الأنظار إلى ضرورة المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبت أثناء النزاع، بما في ذلك الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي. وشدد على أن الاستماع إلى بعض الضحايا مباشرة كان امتيازاً، ذلك أنه لم يتسن الاستماع إلى آلاف مؤلفة آخرين؛ وأسكت عدد لا يُحصى من الأصوات بسبب الاختفاء القسري أو الاحتجاز التعسفي أو الموت. وقد ترك الاختفاء القسري، خاصةً، الأسر في حالة من القلق الفاجع، حائرة بشأن مصير أحبائها وعاجزة عن الحداد عليهم. ولاحظ الرئيس أن لجنة التحقيق حققت في أكثر من ٢٠ تقريراً وورقة مواضيعية خاصة توثق معاناة الشعب السوري منذ عام ٢٠١١ وعرضتها. وأشار إلى تقرير شباط/فبراير ٢٠١٦ الذي خلصت فيه لجنة التحقيق إلى أن العدد الهائل من المحتجزين الذين تُوقوا يوحي بأن الحكومة مسؤولة عن أفعال تبلغ حد الإبادة، وهي جريمة ضد الإنسانية. وفي الإبان، أساءت الجماعات المسلحة معاملة الأسرى وأعدمتهم، علماً بأن بعضهم توفي بسبب التعذيب. وأنشأ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة، اللذان صُنفاً جماعتين إرهابيتين، محاكم مؤقتة لإعدام السجناء. وعدّ تنظيم وأعدم محتجزين، من بينهم صحفيون وناشطون.

٨- وأضاف الرئيس أن لجنة التحقيق دعت، في كل تقرير من تقاريرها، إلى حل سياسي من شأنه أن يضمن مساءلة شاملة وذات مصداقية، وما فتئت تحت مجلس الأمن على أحد أمرين: إما إحالة الأوضاع في الجمهورية العربية السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية وإما إنشاء محكمة مخصصة. ولذلك رحبت لجنة التحقيق بمواصلة الجهود لضمان المساءلة، وكررت

استعدادها للتعاون مع الآلية الدولية المحايدة والمستقلة. ورحبت أيضاً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ ذلك القرار. ومن المتوقع أن تستمر لجنة التحقيق في تقديم توصيات إلى الدول الأعضاء وإلى جميع أطراف النزاع بحماية حقوق الشعب السوري الإنسانية وإعمالها، بما في ذلك توفير سبيل إلى العدالة للضحايا.

٩- ودّكر المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية للأزمة السورية المشاركين، في بيانه الافتتاحي، بأن ١٣,٥ مليون سوري يحتاجون إلى الحماية والمساعدة، مشيراً إلى أن هذه الاحتياجات بلغت حدّاً غير مسبوق من التعقيد والقسوة ونطاقاً لا مثيل له. فمنذ عام ٢٠١١، أُرغم أكثر من نصف السوريين على الفرار من ديارهم وشرد ٦,٣ ملايين منهم داخلياً.

١٠- وأصبحت حماية المدنيين مصدر قلق كبير في جميع المحافظات. وفي نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، كان نحو ٦٥٠.٠٠٠ شخص يعيشون في ١٣ منطقة محاصرة، محرومين من المساعدة العادية وعاجزين على التنقل بحرية. ووُثقت إلى حد بعيد الهجمات العشوائية لجميع أطراف النزاع على المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما فيها المدارس والمرافق الطبية. وركّز المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية الانتباه على أن الأمم المتحدة تحققت من ٣٨ هجمة على مرافق تعليمية وعلى عاملين في التعليم في عام ٢٠١٦، في حين سُنت ٣٣٨ هجمة على مستشفيات ومراكز صحية منذ كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر خلّفت عشرات القتلى من العاملين في الرعاية الصحية.

١١- وإذا كانت حماية المدنيين شاغلاً محورياً في جميع العمليات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، فإن منع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في ذلك السياق والتصدي لها كانا يطرحان تحديات استثنائية. وغالباً ما لم تتمكن الوكالات الإنسانية من تقديم المساعدة المنقذة للحياة وخدمات الحماية باستمرار وفي الوقت المناسب لـ ٤,٧ ملايين شخص يعيشون في مناطق محاصرة وصعبة المنال، بمن فيهم ١,٣ مليون شخص في مناطق يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأعرب المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية عن أسفه لأنه، في شباط/فبراير ٢٠١٧، لم يُرخص ولو لقاطرة واحدة عبر الخطوط المشتركة بين الوكالات من القوافل العشرين المطلوبة منذ إنشاء الفريق الدولي لدعم سوريا.

١٢- وقال المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية إنه أفرغته تقارير لجنة التحقيق والمفوضية وغيرهما عن القتل وسلب الحرية تعسفاً والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية من جميع الأطراف. وشدد على أنه ينبغي تيسير وصول الوكالات الإنسانية الدولية المحايدة، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، إلى المحتجزين ومرافق الاحتجاز فوراً ودون عراقيل لمنع المزيد من التجاوزات والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري.

١٣- وسلط الضوء على الشواغل الخطيرة بشأن السوريين الذين يشتغلون بالقضايا الإنسانية داخل الجمهورية العربية السورية. ففي عام ٢٠١٦، في إطار نهج "سوريا بأكملها"، وصل الشركاء في العمل الإنساني مجتمعين إلى ١١,٢ مليون شخص في الجمهورية العربية السورية بمساعدة متعددة القطاعات. وظلت المساعدة عبر الحدود من الأردن وتركيا تمثل عنصراً أساسياً في الاستجابة الإنسانية. وقدمت طائفة واسعة من الشركاء غير الحكوميين الجزء الأكبر من المساعدة الإنسانية. وكان آلاف السوريين العاملين مع منظمات غير حكومية وطنية أو دولية،

بالشراكة مع الأمم المتحدة في الغالب، يشتغلون في مناطق تسيطر عليها المعارضة، وكانوا يؤدون دوراً حاسماً، ليس في تقديم المساعدة فحسب، بل في إسداء خدمات مثل الصحة والتعليم أيضاً. وذهب مئات منهم ضحايا في العملية. فقد توفي ما لا يقل عن ٦٦ عاملاً في المجال الإنساني، وجرح ١١٤ في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٦ وحدها. وشدد المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية على ضرورة ضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني ورفاههم وحريرتهم، وكذلك الموظفين الطبيين وموظفي الدفاع المدني. وأعرب عن أسفه على استمرار الاعتقال التعسفي للعاملين في المجال الإنساني الذين يشتبه في أنهم يدعمون الجماعات المسلحة، على ما أفادت به لجنة التحقيق. وأشار إلى أنه، أثناء إخلاء شرق حلب، أفيد باعتقال ما لا يقل عن ثلاثة عاملين في المجال الإنساني. وفي عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، اعتقل ١٨ عاملاً في المجال الإنساني في الجمهورية العربية السورية. وظل موظف سوري في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي محتجزاً، واحتُجز ٢٧ موظفاً في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أو فُقدوا. وإذا كانت الأمم المتحدة تمكّنت من الإفراج عن العديد من موظفيها، فإن استمرار اعتقال الموظفين واحتجازهم يثير قلقاً كبيراً ويشير إلى المخاطر المرتبطة بحماية جميع العاملين في المجال الإنساني في الجمهورية العربية السورية.

١٤- وحث المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة على النظر في الكيفية التي يمكن أن تحافظ بها على سلامة العاملين في المجال الإنساني وأمنهم ورفاههم وتجنّبهم الاحتجاز التعسفي. ويجب التوقف فوراً عن الهجمات التي تخلف قتلى وجرحى بين العاملين في مجال الإغاثة. ومن الأهمية بمكان أيضاً، بالنسبة لمستقبل الجمهورية العربية السورية، الإبقاء على القدرات البشرية الهامة التي نمت على مدى السنوات الست الماضية بفضل عمل المنظمات الإنسانية وحمايتها والانتفاع منها.

ثالثاً- مساهمات المشاركين في حلقة النقاش

١٥- قالت السيدة دامون في ملاحظاتها الافتتاحية بصفتها مديرة حلقة النقاش إن أظن شيء بخصوص الوضع في الجمهورية العربية السورية هو أن فظاعته لم تكف لحفز من لديهم السلطة والقدرة على وضع مآرهم جانباً ووقف العنف ببساطة ليتخذوا الإجراءات اللازمة. وذكرت بالتقارير الأولى تماماً التي تتحدث عن تلاميذ احتجزوا وعذبوا لأنهم طلّوا جدران مدرسة بكتابات مناوئة للحكومة، والصور اللامتناهية لضحايا البراميل المتفجرة، وعمليات الصّلب التي أجزاها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والقتل والسلب، وصورة أيلان الكردي الملقى على الشاطئ أو صورة الطفل عمران في حلب المغطى بغبار رمادي وهو يمسح الدم من على وجهه بيده النحيلة، وعدد الصور الأخرى الذي لا يحصى لضحايا لا تُعرف أسماءهم، ضحايا استُمع إلى صرخاتهم دون أن يُنصت إليها في واقع الأمر. وركزت السيدة دامون النظر على أن النزاع في الجمهورية العربية السورية، منذ البداية، كان ولا يزال، فيما يقال، أفضل حرب موثقة في التاريخ، وذلك بفضل عمل نشطاء شجعان وصحفيين مواطنين.

١٦- ولدى إعداد السيدة دامون حلقة النقاش، بحثت في المشاهد التي صورتها منذ عام ٢٠١١ عن أي شيء، أي قصة ربما غيرت مجرى الحرب، لكنها لم تجد شيئاً. ومن أولى القصص التي غطتها في الجمهورية العربية السورية قصة امرأة في دمشق توتق انتهاكات حقوق الإنسان قالت

إنها مسؤولة عن جعل البلد أفضل. وبسبب عملها هذا، احتُجزت المرأة لمدة ٤٨ ساعة قبل إطلاق سراحها بفضل علاقات أسرتها. وكانت تلك الساعات الثمانية والأربعون كافية لاستنتاج "أنهم لا يعاملون السجناء معاملة آدميين".

١٧- وأضافت السيدة دامون أن أشخاصاً آخرين استجوبتهم لاحقاً سألوها قائلين: "هل سبق أن كنتِ في وضع تمّنت فيه لو أنك كنتِ ميتة؟ وضع الموت فيه أرحم من الآلام التي تعانيها؟" ووصف ناجون أساليب التعذيب التي تلخص مستوى الانحطاط الذي قد يبلغه البشر والتي تشمل إدخال الأشخاص في إطار عجلة مع ضربهم على أخصص قدميهما أو إحراقهما، وتعليقهم حتى تُفصل أذرعهم عن مقابسها، والصعق الكهربائي، والاعتصام الذي يشمل اللواط أحياناً. وكثير من الذين نجوا من الاحتجاز أصبحوا أشباح ما كانوا عليه ذات يوم ويحتاجون إلى الدعم. وقالت السيدة دامون إنها استجوبت عدداً لا يعدّ ولا يحصى من الناس لا يعرفون مكان وجود أحبائهم، وافترضوا أنهم ميتون، لكنهم تعلقوا بالأمل في أنهم قد لا يزالون على قيد الحياة. وتحدثت عن امرأة التقت بها في اليونان قضت سنوات في تفقد زوجها في مرافق الاحتجاز دون جدوى؛ لكنها استسلمت في آخر المطاف وقررت أن تقصد أوروبا هي وبناتها.

١٨- وقالت السيدة دامون إن حجم قضية الاحتجاز ونطاقها في الجمهورية العربية السورية ربما لم يسبق لهما مثيل في التاريخ الحديث. وتتحمل الحكومة ومساندوها مسؤولية كبيرة، لكن أيادي معظم الفاعلين ملطخة بالدماء، ولعل أكثر الأمور تشبيهاً هو أن المجتمع الدولي لم يبدأ حتى تعرّف ظاهراً الجرائم التي ارتكبت في الجمهورية العربية السورية. ولاحظت أن آخر تقرير أصدرته منظمة العفو الدولية عن عمليات الشنق الجماعية في سجن صيدنايا ما هو إلا آخر مثال على ذلك. واختتمت كلامها بالتشديد على أن أسر المفقودين تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي وأنه يجب المساءلة على انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا بد من اتخاذ تدابير ملموسة تبين للسوريين أن المجتمع الدولي لن يستمر في خذلانهم. إن مأساة الجمهورية العربية السورية تكمن في أن المجتمع الدولي يعرف، لكنه لا يفعل شيئاً. وحيث المتحاورين على تحليهم بالشجاعة على عدم التزام الصمت.

١٩- وأعاد السيد عبد الغني إلى الأذهان في مداخلته الذكرى السادسة للعمل الشعبي من أجل الديمقراطية والتغيير في الجمهورية العربية السورية، ولاحظ أن ١٠٦ ٠٠٠ شخص لا يزالون محتجزين، من بينهم ٩٢ ٠٠٠ من طرف الحكومة. واختفى ٨٠ في المائة من المحتجزين. وتوفي نحو ١٣ ١٠٠ شخص من جراء التعذيب. وجمعت تلك البيانات على مدى ست سنوات بفضل عمل يومي دقيق ورغم التحديات غير المسبوقة، بما في ذلك انعدام الأمن وخطر الاعتقال. فقد كان التعذيب ممنهجاً؛ وخلف الاحتجاز العديد من الوفيات بسبب الظروف الرديئة أو انعدام الرعاية الطبية، كما بينته لجنة التحقيق في تقريرها "بعيداً عن العين... بعيداً عن الخاطر: الوفيات أثناء الاحتجاز في الجمهورية العربية السورية" الصادر في عام ٢٠١٦. وأشار السيد عبد الغني إلى أن منظمته وثقت نحو ٤٦ أسلوب تعذيب وأنها مستمرة في التوثيق شهرياً. وبدأت أطراف أخرى، مثل جبهة النصرة التابعة للقاعدة، ووحدات حماية الشعب الكردية، والجماعات المعارضة المسلحة، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، تقلد تلك الأساليب. وقال السيد عبد الغني إن جبهة النصرة تحتجز ١ ٦٠٠ شخص، وتنظيم الدولة

الإسلامية في العراق والشام ٧ ٤٠٠ شخص، وجماعات المعارضة المسلحة ٢ ٦٠٠ شخص، ووحدات حماية الشعب الكردية ٢ ١٠٠ شخص.

٢٠- وركز السيد عبد الغني الانتباه على أنه لا يمكن التصدي لقضية الاحتجاز دون معالجة مجمل النزاع في الجمهورية العربية السورية. ولاحظ أنه استُمر في توثيق الضحايا رغم اتفاق أستانا لوقف إطلاق النار، إذ إن ٧٨٠ شخصاً قتلوا في كانون الثاني/يناير وقُتل ٨٧٦ شخصاً في شباط/فبراير. وتواصلت حالات الاعتقال التعسفي والتعذيب. فقد سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ٣٩٠ حالة في كانون الثاني/يناير و ٧٢٠ حالة في شباط/فبراير. وقد ضُرب بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني عرض الحائط وهُمشا تماماً؛ ورغم اعتماد ثلاثة قرارات بشأن الاحتجاز في الجمهورية العربية السورية، فإنه لم يُجرز أي تقدم في هذه المسألة.

٢١- وقال السيد عبد الغني في الختام إنه يمكن تحقيق بعض الإنجازات رغم الأوضاع. ومن شأن فرض عقوبات أشد على الدول الراعية للنظام السوري أن يحدث أثراً كبيراً.

٢٢- وأوضحت السيدة سيف كيف تأثرت حياتها وحياتها أسرتها بالاعتقال والاحتجاز التعسفيين. ففي عام ١٩٨٠، اختفى عمها بعد اختطاف قوات الأمن إياه من سريره أمام والدته وزوجته وابنته نور البالغة من العمر سنة واحدة. وتلخصت حياة الأسرة في الانتظار. وتوفيت جدة السيدة سيف في الأثناء. ولم تعلم نور بمصير والدها إلا بعد أن بلغت ٢٠ عاماً عندما أبلغها ضابط كبير بأنه أعدم في سجن تدمر قبل سنوات عدة. وفي آب/أغسطس ١٩٩٦، اختفى شقيق نور الذي كان يبلغ من العمر ٢١ سنة، وظل مكان وجوده مجهولاً. وكان والد السيدة سيف، الذي كان آنذاك برلمانياً، يعمل على كشف الفساد لكنه قرر لزوم الصمت خوفاً على أمن أطفاله. وكان اختفاء ابنه رسالة واضحة بأنه ينبغي ألا يواصل عمله ضد الفساد. وفي عام ٢٠٠١، احتجز وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات بعد محاكمة صورية بسبب دعوته إلى إدخال تغييرات على الدستور. وأُفرج عنه في عام ٢٠٠٦. وخلال العامين التاليين، تعرضت الأسرة لمضايقات ممنهجة على يد قوات الأمن، وكانت تُستدعى مراراً حتى احتجز مجدداً سنتين بسبب مشاركته في "اجتماع غير مرخص به". وقبضت الشرطة على أحد أبناء عمومة السيدة سيف، واختفى ١٠ أيام؛ وعذب ثم أطلق سراحه بعد أن دفعت أسرته رشاً.

٢٣- وركزت السيدة سيف على أن قصتها نموذج للكيفية التي تأثرت بها آلاف الأسر السورية باختفاء أحبائهم قسراً واحتجازهم تعسفاً وتعذيبهم. ووصف الناجون من مراكز الاحتجاز بأنها جحيم. وكل تلك الجرائم ارتكبتها أسرة الأسد - الأب والابن - ولم يسأل أحد عنها. وقالت إن التقرير الأخير لمنظمة العفو الدولية عن الإعدامات في سجن صيدنايا لم يكن مفاجأة، وذكّرت بأن النظام ارتكب في عام ١٩٨٢ مجرزة ذهب ضحيتها آلاف السوريين في حماة دون أن يسأل أحد عن ذلك. وأضافت أنها تعتقد، على غرار العديد من السوريين، أنه لو أقيمت العدالة بشأن تلك الجرائم، لما مورس الاحتجاز اللاإنساني والقاسي والتعذيب والإعدامات الوحشية مرة أخرى، ولما تجرأ المجرمون الآخرون الذين يدعون أنهم ثوار أو معارضون على اجترار جرائم مشابهة.

٢٤- واختتمت السيدة سيف حديثها بالتأكيد على أنه آن الأوان لوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب في الجمهورية العربية السورية. فالعدل حق لجميع السوريين وأطفالهم. وهو شرط من شروط السلام. والعدل ليس وسيلة للانتقام، بل وسيلة لتجنب الانتقام وإعطاء الأمل

في مستقبل أفضل، لتهيئة جو ينعم فيه الناس بقدر أدنى من الطمأنينة. ولا بد منه للتعايش السلمي بين السوريين. وهو دعوة إلى عودة اللاجئين السوريين إلى بلدهم وإعادة بنائه؛ وهو أيضاً مهم لكبح التطرف ودحر الإرهاب. وأي مسار سياسي لا يتناول قضيتي العدل والمساءلة لن يحقق سلام مستداماً.

٢٥- ووصفت السيدة الجيزاوي ظروف احتجازها ستة أشهر في فرع فلسطين، وهو مركز احتجاز في دمشق تديره المخابرات العسكرية السورية، واختفائها في عام ٢٠١٢. وقصتها قصة آلاف السوريين اللواتي احتجزن، ليس لأنهن ناشطات في مجال حقوق الإنسان أو مشاركات في تقديم المساعدة الإنسانية أو الطبية فقط، بل أيضاً لأنهن كنّ في منطقة تعتبر الحكومة سكانها معارضين. واحتجزت النساء على أساس بطاقة هويتهم. وهذا يفسر كيف احتجزت عشرات النساء اللائي التقت بهن. وكنّ من داريا، وبابا عمرو، والزبداني، ومدايا، والحلة ومئات القرى والمناطق الأخرى التي خرج فيها السكان إلى الشوارع ضد النظام. واحتجزت النساء أيضاً للضغط على أسرهن أو انتزاع اعترافات منهن بالتعذيب. وأبلغت نساء كثيرات المنظمة غير الحكومية التي أنشأتها السيدة الجيزاوي مؤخراً بأنهن عذبن أمام أزواجهن أو إخوانهن أو والديهن لإرغامهن على الاعتراف.

٢٦- وتحدثت السيدة الجيزاوي عن محتجزات نقشن أسماءهن على جدران الزنانات بأظافهن. وبعد بضعة أشهر من احتجازها، قرأت أختها اسمها على جدار الزنانة رقم ١٣. وتساءلت السيدة الجيزاوي عما إذا كانت ابنتها أيضاً ستقرأ يوماً اسمها، مع اسم أختها، على نفس الجدار.

٢٧- وركزت السيدة الجيزاوي على أنه لا تعمل أي امرأة في مراكز الاحتجاز، الأمر الذي يعني أن العنف الجنسي والجنساني يبدأ من الدقيقة الأولى من الاعتقال، ويستمر أثناء التفتيش على يد موظفي الأمن، ولا ينتهي بجلسات الاستنطاق والتعذيب التي تُستخدم فيها نفس الأساليب على المحتجزين، ذكوراً وإناثاً. وكثيرات هن النساء اللواتي احتجزن مع أطفالهن في ظروف رديئة. ومنهن رانيا العباسي التي احتجزت في عام ٢٠١٢ واختفت هي وستة من أطفالها؛ ولا يزالون مفقودين جميعاً.

٢٨- ولاحظت السيدة الجيزاوي أن عشرات النساء والفتيات احتجزن لدى منظمات إرهابية، بما فيها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة، وجُنُدن وُرُوجن قسراً. وشاركت ميليشيات غير منضبطة تعمل بالتنسيق مع حكومة الجمهورية العربية السورية في عمليات الاختطاف والاحتجاز. وأعربت عن قلقها لأنه، حتى وإن أُذِن بالوصول إلى مراكز الاحتجاز، لن يُسمح بالوصول إلى مراكز الاحتجاز السرية التي تديرها الميليشيات. واستخدمت الميليشيات مزارع ومدارس وملكيات خاصة لمراكز التعذيب. واحتطفت بعض الميليشيات العديد من النساء، ووُجدت جثثهن في الشوارع، لا سيما في حمص، في عام ٢٠١١، حيث شاركت السيدة الجيزاوي نفسها في توثيق تلك الحالات.

٢٩- واختتمت السيدة الجيزاوي كلامها بالقول إن من أسروها لم يفرجوا عنها بدافع الإنسانية أو الرأفة وإنما بفضل تضامن المدافعين عن حقوق الإنسان الذين نظموا حملة مساندة واسعة وصلت إلى المكان المخيف الذي كانت محتجزة فيه وضغطوا على النظام كيلا يقتلها.

وأضافت أنه، حتى لو كانت الآليات بطيئة، فإن على المجتمع الدولي أن يثابر على مساعيه الرامية إلى إطلاق سراح النساء والأطفال والرجال.

٣٠- وتحدث السيد الجيلاني في مداخلة عن الأوضاع في مناطق مثل دير الزور، والرقعة، وريف حلب، وإدلب، المعروفة بأنها أماكن للمتطرفين. وركز على أن تلك المناطق موطن نحو ٣ ملايين مدنياً وزهاء ١٠٠ ٠٠٠ مفقود، بمن فيهم محتجزون.

٣١- وخلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤، سيطر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على الرقة وبدأ نشر الرعب بين السكان المدنيين. وبدأ انتشار الاختطاف والإعدام للقضاء على أي نظام بديل. وتوسع تنظيم الدولة شرقاً وغرباً، فسيطر على مناطق في ريف حلب ومساحات شاسعة من محافظة دير الزور بعد شهور من المواجهات مع الجيش السوري الحر، مستعملاً ممرات آمنة تمر عبر مناطق تسيطر عليها الحكومة وسمحت له بتوسيع نطاق سيطرته الجغرافية.

٣٢- ولم تسلم أسرة واحدة في شرق الجمهورية العربية السورية من اضطهاد التنظيم. ففي كل منزل شخص مفقود أو شهيد على يد التنظيم. ويأسر التنظيم ٦٥٣ ٨ مدنياً، من بينهم ١٠٨١ طفلاً، يتعرضون للتعذيب يومياً، بما في ذلك بسبب أفعال مثل التدخين أو عدم الالتزام بلباس صارم. أما الصحفيون والمحتجزون الآخرون الذين يُعتبرون بأنهم يهددون التنظيم، فيُنقلون دائماً من مركز احتجاز سري إلى آخر حيث يعاملون بقسوة. وفُقد نحو ١٣٨٠ طفلاً من المخيمات. ومنذ نهاية عام ٢٠١٤، احتجزت جماعات أخرى، مثل جبهة النصرة، وجبهة فتح الشام، وهيئة تحرير الشام في وقت لاحق، زهاء ١٨٤٤ شخصاً في إدلب وحدها (١٣٨٨ مدنياً وعشرات من عناصر الجيش السوري الحر) في مركز احتجاز العقب الذي أصبح أشهر مركز من مراكز احتجاز جبهة النصرة.

٣٣- وأضاف السيد الجيلاني أن قوات سوريا الديمقراطية شنت حملات تطهير إثني أصابت قرى بأكملها في المناطق الواقعة شمال ريف الرقة التي سيطرت عليها. وكانت تأسر ٤٨١ ٣ شخصاً، من بينهم ٧٣٤ امرأة وطفلاً. ووثقت حملة "الرقة تُذبح بصمت" الوفيات الناجمة عن التعذيب الذي اقترُف في تلك المناطق. وتُقل بعض المحتجزين إلى القوات الحكومية بناء على طلبها في إطار التعاون بين الطرفين. وأسوةً بمليشيات أخرى، اعتقلت قوات سوريا الديمقراطية وجندت قسراً الأشخاص الموجودين في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وأنهى السيد الجيلاني حديثه بالتشديد على أن السعي إلى المساءلة يستلزم التركيز على قمة الهرم وتحديد هوية من أطلقوا عنان جميع تلك الجماعات المتطرفة في عام ٢٠١١.

٣٤- وشدد السيد درويش على أن الميليشيات المحلية التابعة للحكومة، مثل قوات الدفاع الوطني وغيرها من الميليشيات الطائفية العابرة للحدود، تدير مراكز احتجاز سرية، بالإضافة إلى جميع الجهات الفاعلة الضالعة في قضايا الاحتجاز والاختفاء القسري التي عُددها المتحاورون. وأضاف أن المعلومات التي يتبادلها المتحاورون ليست جديدة على أحد، لأن الافتقار إلى المعلومات أو الأدلة ليس مشكلة. ولفت الانتباه إلى أنه، منذ محاكمات نورمبرغ، لم يوجد ظرفٌ توافرت فيه هذه الكمية الهائلة من الأدلة والعدد الكبير من الشهود. والمشكلة هي الافتقار إلى الإرادة السياسية لوقف المجازر.

٣٥- وأضاف السيد درويش أن عمليات الاحتجاز في الجمهورية العربية السورية، مثل احتجازه هو وزوجته ووالديه ووالد زوجته، تحدث وهي مشمولة بنوع من التغطية القانونية التي توفرها المحاكم الحكومية أو المحاكم الشرعية. وقد أصدرت المحاكم العسكرية الميدانية آلاف أحكام الإعدام دون مراعاة الأصول القانونية. والتقرير الذي نشرته منظمة العفو الدولية مؤخراً ما هو إلا جزء من واقع أخطر بكثير. والإبادة، وهو مصطلح تستخدمه لجنة التحقيق، جارية. وهذه الفظائع، التي تُرتكب منذ ست سنوات، مستمرة ومجلس حقوق الإنسان يعقد دورته. والمدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين لم يرتكبوا أي جريمة، يموتون تحت التعذيب.

٣٦- والإجابة على الأسئلة المتكررة عن الكيفية التي ظهر بها التطرف، وعن سبب انضمام الشباب إلى العصابات الإجرامية، وعن أنشطة الجماعات الإرهابية تكمن في السجون ومراكز الاحتجاز السورية. ويجب النظر في الأسباب الجذرية للإرهاب بغية دحره.

٣٧- إن حُلْم الكثير من السوريين هو أن تنتهي الحرب، لكنهم يتساءلون عن الطريقة التي يمكن أن يتحقق بها السلام ويوجد حل سياسي بينما مئات آلاف السوريين محتجزون أو مفقودون؛ وكيف يمكن أن يتحقق سلام حقيقي دون المساءلة عن الجرائم المقترفة. وعن المفاوضات السياسية، حذر السيد درويش من أن قرار طرح قضية المحتجزين أثناء المحادثات في أستانا بدلاً من جنيف أرسل رسالة سلبية، إذ إن القضية أصبحت تقتصر على تبادل السجناء بين أمراء الحرب. ولم يكن أي من الأطراف المتحاربة يهتم كثيراً بفئات المحتجزين الكثيرة، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان. فمعظمها يهتم بمصالح المقاتلين، لا الفنانين أو المحامين أو الناشطين.

٣٨- وأنهى السيد درويش حديثه بالإعراب عن أمله أن يعيش أطفال جلاّديه في سلام، تماماً كما يأمل ذلك لأطفاله. وأضاف قائلاً إن اجتناب الأعمال الانتقامية يستوجب عملية عدالة انتقالية حقيقية. وبدون ذلك، ستكون الأرضية مهتأة لحرب أهلية من شأنها أن تمحق ما تبقي من الجمهورية العربية السورية وشعبها. وبدون مساءلة، سيرسل المجتمع الدولي رسالة خاطئة إلى المجرمين في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يعطيهم الضوء الأخضر للتصرف بحرية ومواصلة ارتكابهم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

٣٩- وقد دفع السوريون أبهظ الأثمان بسبب وجود الجماعات التكفيرية والمتطرفة، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة؛ لذا، تكمن مصلحتهم الكبرى في استئصال التطرف والإرهاب. وحذر السيد درويش من أن هناك تكراراً للأخطاء التي ارتكبت في العراق. ويتطلب الوضع في الجمهورية العربية السورية والشرق الأوسط بأكمله حلاً شاملاً يقوم على العدل والتغيير الديمقراطي بوصفهما وسيلتين لتحقيق السلام المستدام واستئصال الإرهاب.

رابعاً- موجز النقاش

٤٠- خلال المرحلة التفاعلية من حلقة النقاش، تحدثت الوفود التالية (حسب ترتيب المداخلات): المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (باسم الأردن، وألمانيا، وإيطاليا، وتركيا، وفرنسا، وقطر، والكويت، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية)، والنرويج (باسم بلدان الشمال)، والبحرين (باسم مجلس التعاون الخليجي)،

والاتحاد الأوروبي، وإسبانيا، والمملكة المتحدة، وأستراليا، ونيوزيلندا، وأوروغواي، وألمانيا، وإسرائيل، وبلجيكا، وقطر، وسلوفينيا، وليختنشتاين، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وفرنسا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وملديف، وهولندا، والولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، وسويسرا، وإيطاليا، والبرتغال، والعراق.

٤١- وساهمت المنظمات غير الحكومية التالية في المناقشة: معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، والرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، وهيومن رايتس ووتش، والتحالف السرياني العالمي، والمنظمة الثقافية الدولية لأفريقيا، والمنظمة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

مداخلات ممثلي الدول

٤٢- أقر العديد من ممثلي الدول بأن شعب الجمهورية العربية السورية لا يزال يواجه انتهاكات وتجاوزات مروعة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وأدانوا احتجاز عشرات آلاف السوريين واختفاءهم القسري، كما أدانوا ظروف الاحتجاز الوحشية في المرافق التي تديرها الجماعات المسلحة من غير الدول، بما فيها جماعات إرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة. وحثوا كل من لديهم نفوذ على أطراف النزاع أن يبذلوا قصارى جهدهم لإنهاء العنف.

٤٣- وأدان كثير من الممثلين الانتهاكات والتجاوزات المتصلة بالاحتجاز التي تتسبب في استمرار الألم والغموض للضحايا وأسرهم، كما جاء واضحاً في التقارير الأخيرة لمنظمة العفو الدولية ولجنة التحقيق، حيث وُصفت الأوضاع بأنها "إبادة"، ولُفت الانتباه إلى ضرورة إنهاء التعذيب الجسدي والنفسي في مراكز الاحتجاز السورية.

٤٤- ودعا العديد من الممثلين جميع الأطراف، ولا سيما حكومة الجمهورية العربية السورية، إلى الإفراج عن جميع المحتجزين خارج نطاق القانون، وحماية المحتجزين لديها، وتمكين المراقبين الدوليين المستقلين من الوصول إليهم دون عراقيل. وأدان العديد من الممثلين أيضاً كون الحكومة لا تضمن إجراء محاكمات عادلة.

٤٥- وأبرز كثير من الممثلين أهمية استمرار لجنة التحقيق في توثيق انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ورحبوا بإنشاء الجمعية العامة الآلية الدولية المحايدة والمستقلة، ودعوا السلطات السورية إلى التعاون مع كلتا الآليتين.

٤٦- ودعا عدد من الممثلين إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما في ذلك رفع حالات الحصار، وإيصال المساعدة الإنسانية، وإنهاء الهجمات العشوائية، والإفراج عن المحتجزين، وإنهاء الإعدامات. وشددوا على ضرورة حماية الفئات الضعيفة، بمن فيهم الأطفال والنساء وأفراد الجماعات الإثنية والدينية. وأدان بعض الممثلين، خاصة، الانتهاكات المرتكبة في حق النساء في الرقة الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

٤٧- وأكد العديد من ممثلي الدول ضرورة أن يضع المجتمع الدولي حداً للإفلات من العقاب في الجمهورية العربية السورية ويدعم مبادرات المساءلة الحالية والآتية بحيث يحاسب المسؤولون

عن انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي. وشدد بعض الوفود في هذا الصدد على أهمية إحالة الجمهورية العربية السورية للمحكمة الجنائية الدولية ودعم مبادرات مساءلة أخرى.

٤٨- وكرر العديد من الممثلين تأييدهم جهود المبعوث الخاص للأمم العام إلى سوريا لإيجاد حل سياسي وشددوا على أن السلام الدائم لا يمكن أن يسود بدون عدل.

٤٩- ولفت بعض الممثلين الأنظار إلى ضرورة حماية من يساعدون الآخرين وإعانتهم، مثل العاملين في مجال الإغاثة.

٥٠- وسأل بعض الممثلين عن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي تحسين حماية ضحايا الاحتجاز وضمان الوصول إليهم. وسأل آخرون عن التدابير التي يمكن للمجتمع الدولي أن يتخذها بسرعة لمعالجة قضايا الاحتجاز والاختفاء القسري والمفقودين بالنظر إلى استمرار مجلس الأمن في عدم إحالته الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية وفرض عقوبات على الأفراد أو الكيانات المتورطة في الجرائم المتصلة بالاحتجاز. وتساءل بعض الممثلين عن أفضل السبل التي يمكنهم اتباعها لدعم جهود المجتمع المدني السوري في هذا الصدد.

مداخلات ممثلي المنظمات غير الحكومية

٥١- لفت بعض ممثلي المنظمات غير الحكومية الانتباه إلى أن الحرب مستمرة في تدمير حياة ملايين الناس في الجمهورية العربية السورية وأن على الأمم المتحدة ودولها الأعضاء أن تفعل أكثر من مجرد رصد الأوضاع والتعبير عن الغضب الأخلاقي. والانتهاكات والتجاوزات مستمرة رغم المحادثات الجارية، ولا بد من أن تتصدّر قضايا حقوق الإنسان، بما فيها أوضاع المحتجزين، قائمة الأولويات في المفاوضات. وينبغي لكل اتفاق أن يمكّن المراقبين المستقلين من الوصول إلى مرافق الاحتجاز وإلى جميع من سُلبت حريتهم، بغض النظر عن الجهة التي تحتجزهم. فالسلام يستلزم إطلاق سراح آلاف من لا يزالون يعانون الاحتجاز التعسفي وأن تقام العدالة بخصوص الجرائم المرتكبة في حقهم.

٥٢- ورحب بعض الممثلين بأن بعض بلدان الاتحاد الأوروبي اتخذت تدابير فعالة من أجل تحقيق المساءلة من خلال نظم العدالة الوطنية لديها، ولفتوا النظر إلى ضرورة تدعيم هذه الجهود. ورحبوا أيضاً بإنشاء الآلية الدولية المحايدة والمستقلة، لكنهم لاحظوا أنها تحتاج إلى موارد كافية إن أريد لها ألا تصبح عديمة الفائدة.

٥٣- وحث بعض الممثلين المجتمع الدولي على الضغط على حكومة الجمهورية العربية السورية وأطراف النزاع الأخرى لإصدار قائمة تضم جميع المحتجزين، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بأماكن وجودهم الراهنة ووضعهم الحالي، والتوقف فوراً عن التعذيب. وفي حالة وفاة محتجز، يجب إصدار شهادة وفاة توضح سبب الوفاة ومكان الدفن وتقديمها إلى الأسرة.

٥٤- وحث بعض الممثلين المجتمع الدولي على مواصلة الضغط على حكومة الجمهورية العربية السورية لإلغاء المحاكم الخاصة، بما فيها محاكم مكافحة الإرهاب والمحاكم العسكرية الميدانية، وضمان إجراء محاكمات عادلة، بصرف النظر عن الانتماءات الأسرية.

٥٥- وحث بعض الممثلين حكومة الجمهورية العربية السورية على إلغاء القوانين التي تجرم الحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات وحرية التعبير، ودعوا جميع الأطراف إلى الالتزام صراحة بعدم احتجاز العاملين في مجال الإغاثة أو مقاضاتهم.

٥٦- وركز بعض الممثلين الانتباه على أن الخطة الانتقالية يجب أن تتضمن آلية مستقلة لإجراء تحقيق بشأن كبار مسؤولي الأمن الحاليين والمقبلين، وأن يحاكم المشتبه فيهم في محاكمات عادلة حيثما وجدت أدلة كافية على أنهم مسؤولون عن جرائم دولية.

خامساً- ملاحظات ختامية من المشاركين في حلقة النقاش

٥٧- رداً على تعليقات ممثلي الدول والمنظمات غير الحكومية وأسئلتهم، شدد المشاركون في حلقة النقاش على أهمية المساءلة بالنسبة بجميع الضحايا في الجمهورية العربية السورية، دون تمييز وبقطع النظر عن الإثنية أو الدين أو العرق. وأكدوا أهمية إنهاء الإفلات من العقاب، أيًا كان الجاني، ولفتوا الأنظار إلى ضرورة مساءلة جميع الجناة، ليس بروح الانتقام، بل من خلال عملية عدالة انتقالية شاملة ترمي إلى التصدي لجميع الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

٥٨- وشدد المشاركون على أن دور المجتمع المدني السوري محوري وأساسي، وأكدوا أنه يجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يتعاونوا في إطار شراكات مع منظمات المجتمع المدني السوري على جملة من الأمور، منها إنشاء آليات للمساءلة، مثل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة. وينبغي عدم النظر إلى منظمات المجتمع المدني السوري على أنها مجرد مصدر للمعلومات، وإنما بوصفها أطراف شراكة حقيقية ذات مهارات ومعرفة بتعقيدات السياق وحساسياته. وهي مستعدة للتعاون مع الآلية ومع البلدان الأوروبية أو غيرها من البلدان التي تنظر فيها المحاكم في القضايا السورية، بما في ذلك على أساس مبدأ الولاية القضائية العالمية، وتتطلع إلى ذلك التعاون.

٥٩- وأكد المشاركون في حلقة النقاش أهمية ضغط الدول على أطراف النزاع لتتخذ تدابير فعالة بشأن قضية الاحتجاز والإفراج عن المحتجزين. وأضافوا أنه يجب على الأطراف المتحاربة والمتفاوضة ألا تستخدم المحتجزين ورقة مساومة في العملية السياسية.

٦٠- وشدد الخبراء على ضرورة المساعدة على إعادة تأهيل الناجين من التعذيب، الموجودين في جميع أنحاء العالم والذين يعانون من آثار جراح جسدية ونفسية شديدة. فتلك ثغرة كبرى في إجراءات الاستجابة في الوقت الراهن.

٦١- ولفت المتحدثون الانتباه إلى أن المطالب والإجراءات المطلوبة واضحة وقابلة للتحقيق، وتشمل وقفاً فورياً لجميع أحكام الإعدام التي تصدرها المحاكم العسكرية والمحاكم الخاصة والمحاكم الشرعية، وتمكين اللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمم المتحدة، بما فيها مراقبو المفوضية، من الوصول إلى مراكز الاحتجاز قصد تحسين الظروف. وعلى جميع الأطراف أن تمدد الأمم المتحدة بقوائم أسماء الأشخاص الذين تحتجزهم أو من تُوفوا أو أُعدموا وبمواقع دفنهم، وأن تنشئ آلية لتحديد هوية أصحاب الرفات.